

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

سنوسي بن عومر

عضو مخير البحث للتنمية المحلية والجماعات المحلية

جامعة معسكر

senou_ben@yahoo.fr

مراد بودية محمد جميل

جامعة تلمسان

maradboudia.univ@yahoo.fr

المقدمة:

الاستثمار الأجنبي- الشراكة الأجنبية- التنمية الاقتصادية -

العولمة- النمو الاقتصادي

1-وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحول النظام الاقتصادي للجزائر.

مر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بثلاث مراحل أساسية ، بداية بمرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت حالة ركود شبه تامة و تبعية للاقتصاد الفرنسي لهذا سعت الجزائر في المرحلة الثانية الممتدة من 1966 إلى 1989 إلى استرجاع سيادتها و توازنها الاقتصادي ، فعملت إلى السيطرة على الموارد و الثروات الطبيعية و تبنت الدولة آنذاك المنهج الاشتراكي و كان هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس سنة 1962 الذي حدد معالم السياسة الجزائرية و هذا من اجل توفير شروط التنمية الشاملة والمتوازنة التي تقوم على تسخير الدولة للوسائل و الموارد الإستراتيجية الموضوعة لخدمة الاستقلال و العدالة الاجتماعية. و في السنوات السبعينات مر الاقتصاد الجزائري بعدة أزمات ، ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى المنظمات العالمية لطلب المساعدة ، هذه الخطوة كانت المنعرج في الاقتصاد الجزائري، و من تابعياتها تغيير سياسة الاقتصاد من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق و كأن الاستقلال لم يدم طويلا .

لهذا سنتناول هذه المراحل الثلاث مع تقييم للنشاط الاستثماري و تطور حركة الاستثمارات الأجنبية.

أ-مرحلة ما بعد الاستقلال 1963-1966 :

لقد كان الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال على قدر كبير من التدهور و التزدي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف و كانت متمثلة فيما يلي:

في ظل ما يشهده العالم من مظاهر العولمة، ظهر التنافس الشديد حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف دول العالم النامية منها و المتقدمة، و الجزائر على غرار هذه الدول تسعى جاهدا للجلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال قيامها بعدة إجراءات قانونية واقتصادية للحصول على مزاياها .

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية ، وجدت الدول التي كانت تنتهج سياسة اقتصاد معلق نفسها ملزمة على الانفتاح و التعرف على العالم الخارجي من خلال إنشاء علاقات اقتصادية و أعمال مشتركة من اجل مواكبة الأحداث الدولية و التغيرات السريعة في إطار العولمة.

و يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم النشاطات الاقتصادية الدولية المنتهجة من أجل المساهمة في التنمية المحلية للبلد المضيف و زيادة و توسيع الأسواق الخارجية للمستثمر الأجنبي.

و من أجل الظفر بإيجابيات هذا الاستثمار تحاول الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة العاملة على دفع عجلة التنمية بالرغم من العراقيل التي تحد من جاذبيتها له.

ولقد واكبت حركة الاستثمار الأجنبي التطورات التاريخية التي عاشتها الجزائر أثناء بناء اقتصادها الاشتراكي من خلال المخططات بعد الاستقلال ، و الى المنعطف الكبير الذي قامت به بعد أزمة البترول نحو اقتصاد السوق و ما صاحبه من إصلاحات هيكلية وصولا إلى معرفة الأوضاع التي آل إليها الاستثمار الأجنبي في ظل الإصلاحات و هو ما سنتناوله في هذا البحث.

كلمات مفتاحيه

لقد اعتبر بعض الاقتصاديين و السياسيين هذه المرحلة بمرحلة تجريبية و رتبوا المخطط الثلاثي ضمن برامج التنمية الاختيارية، أما البعض الآخر فاعتبروه خطة اقتصادية لا ترتقي إلى تسمية مخطط، لأن الفترة الزمنية كانت قصيرة و الأموال المعبأة كانت قليلة مقارنة بعمليات التخطيط في البلدان الاشتراكية الأخرى.

-المخطط الرباعي الأول 1970-1973: خصصت له الدولة 30 مليار دج و عرف انطلاق برنامج التصنيع .

و يمثل هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، حيث قام بتقوية القطاع العام عن طريق القضاء على الرأس مال الأجنبي، كما شهدت هذه الفترة:

- تأميمات مختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971.

- إحداث الثورة الزراعية في 08-11-1971 .

-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

خصصت له الدولة 100 مليار دج و يهدف إلى تامين الموارد الطبيعية ، و تكثيف النسيج الصناعي بالإضافة إلى اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي .

و سجل المخطط فقرة استثمارية كبيرة و ذلك بفضل التجربة المكتسبة في التخطيط والظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

-المخطط الخماسي الأول 1980-1984: خصصت له الدولة 250 مليار دج و حدد المخطط الجديد الأهداف التالية :

التحكم في التوازن و تقليص الديون، دعم التكامل الصناعي، و تدارك تأخر بعض القطاعات مثل قطاع الإنتاج النباتي و الحيواني و قطاع الصيد البحري.

عرفت هذه الفترة عدة مشاكل أثرت على تطبيق المخطط كإخفاض القدرة التموينية و التمويلية للدولة بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول، كما شهدت هذه الفترة بداية تصدع النظام الاشتراكي، كل هذا أدى إلى تراجع نسبة الانجاز في المشاريع الاستثمارية المسطرة، إذ حددت

1- الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات: حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث كان يسيطر عليه المعمرين، و قطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريين.

2- سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني: حيث كان نحو 80% من القوة العاملة متمركزة في النشاط الفلاحي.

3- التخصص الاقتصادي: حيث طغى إنتاج البترول و الخمرور على باقي المنتجات فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة صادرات الجزائر.

في هذه الفترة تميز الاقتصاد بالعجز التام، وهذا نتيجة رحيل الإطارات الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى التبعية التامة للاقتصاد الفرنسي، ويبين الجدول التالي التوقعات الاستثمارية و مستوى الانجاز.

الجدول رقم(1): الاستثمارات المتوقعة و نسبة الانجاز خلال الفترة 1963-1966 . (المبالغ بالملايين الدينارات الجزائرية)

السنوات	الاستثمارات المتوقعة	الاستثمارات المنجزة	معدل الانجاز
1963	2166	537	25%
1964	2198	1002	45%
1965	1365	غ م	55%
1966	2254	960	42%

المصدر: رسالة يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، ص164.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فالتبقي منه كان في قطاع المحروقات.

ب-المرحلة ما بين 1967-1988: تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، و لقد وضعت الدولة الجزائرية الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية و إنشاء دولة قوية من خلال الإجراءات التي قامت بها .

شهدت هذه الفترة خمس مخططات للتنمية الوطنية وهي:

-المخطط الثلاثي التمهيدي 1967-1969: يعد برنامج استثمارات موجه للجهات المحرومة و يدخل في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي.

مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.

فكان لا بد من تغيير النظام الاقتصادي الذي كان يسير نحو التضخم و التوسع في الاختلالات المالية و الاقتصادية و هو ما أثبتته الرسالة التي سلمتها الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 ، هذا التغيير صحبه إصلاحات اقتصادية و سياسية كان لها أثر كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

و من أبرز الأسباب التي دفعت الجزائر نحو اقتصاد السوق :

- فشل النظام الاشتراكي في عملية التنمية الاقتصادية .-

ارتفاع المديونية الخارجية و تزايد أعباءها.

- العجز المزمن في الموازنة العامة . - ارتفاع نسبة التضخم.

- تدهور أسعار صرف العملة الوطنية . - انخفاض الإنتاجية

في المشاريع العامة (القطاع العام) .

- العجز المستمر في الميزان التجاري و ضعف احتياطات

الصرف . - اختلال في القطاع المصرفي.

- ضعف النظام الضريبي.

أدت هذه المشاكل إلى انخفاض في المستوى المعيشي و زيادة الفقر و عليه كان لا بد للدولة الجزائرية من القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة

2- الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

إن واقع الاقتصاد الدولي اليوم وما يتميز به من ديناميكية في النشاطات والأعمال ومن تغيير وتشابك في العلاقات الدولية، فرض على الجزائر أن ترسم لنفسها مساراً يقودها نحو الإدماج في المحيط الاقتصادي الجديد، وقد شكل جزء كبير من الإصلاحات المستهدفة وسيلة لتهيئة المناخ قصد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لاستعادة ديناميكية عملية التنمية، لهذا باشرت الجزائر مسيرة الإصلاحات بداية من سنوات الثمانينات ، وفي هذا الإطار تسعى كغيرها من الدول النامية إلى إزالة كل العراقيل التي تعيق هذا المورد الهام من التمويل ، من

الدولة لإنفاقاتها في شكل استثمارات خلال فترة هذا المخطط مبلغ 459.21 مليار دج و كان حجم الإنجاز الفعلي 344.8 مليار دج.

-المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: خصصت له الدولة 550 مليار دج ويمكن تلخيص أولويات المخطط الخماسي الثاني فيما يلي:

- تنظيم الاقتصاد الوطني .

- تطوير القطاع الفلاحي.

- تقليل الاعتماد على الخارج.

و لكن كانت هناك عراقيل و صعوبات وقفت أمام تنفيذ هذا المخطط بطريقة جيدة و سليمة ، نذكر منها ما يلي:

- ضعف و سوء التسيير.

- انخفاض قيمة العملة بسبب تأثرها بانخفاض الدولار و الفرنك الفرنسي.

- انخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار البترول .

- الأزمات الداخلية خصوصا أحداث 05 أكتوبر 1988.

كما شهدت هذه الفترة انخفاض في إنجاز الاستثمارات المسطرة بسبب العراقيل التي ذكرناها سابقا ، و حتى في هذه الفترة كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة غائبة ما عدا في قطاع المحروقات و السبب هو القوانين و الوضعية العامة للاقتصاد الوطني.

ج-المرحلة الانتقالية:

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و اشترط الدائون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية وكانت هذه البرامج تهدف إلى الاعتماد على آليات السوق و الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح

الخصوصية كان في أبريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي و خصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات و استفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج.

خلال قيامها بإصلاحات جذرية بما يتلائم ومتطلبات المستثمر الأجنبي و ما يفرضه صندوق النقد الدولي .

1- إصلاح المؤسسة العمومية الاقتصادية:

مرت عملية إصلاح المؤسسات العمومية بمرحلتين:

أ- استقلالية المؤسسات العمومية:

جدول رقم(2): عمليات الخصخصة المنفذة حتى عام 2007.

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007
خصوصية كاملة	5	7	50	62	67
خ اقل من 50%	1	2	11	12	7
خ أكثر من 50%	0	3	1	1	6
استرجاع من طرف العمال	8	23	29	9	0
الشراكة	4	10	4	2	9
بيع عقارات للخواص	2	13	18	30	20
المجموع	20	58	113	116	109

المصدر: مجلة الاقتصاد و الأعمال، 2008. (خ: بمعنى خصوصية)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عملية الخصخصة ترتفع من سنة إلى أخرى ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى رغبة السلطات الجزائرية في التخلص من المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من الإفلاس و التي كانت تشكل عبء على ميزانية الدولة.

2- سياسات التحرير الاقتصادي:

إضافة إلى الإصلاحات التي باشرتها الدولة والمتعلقة بالمؤسسات العمومية، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية قامت الجزائر بعدة

لمواجهة النتائج السلبية الناتجة عن العجز المالي أعيد هيكلة المؤسسات العمومية بين 1980 و 1984 لتحريرها من الضغوط التي عرفتها ومن ظواهر أخرى عديدة مثل البيروقراطية و التدخلات الخارجية التي نمت حولها و شوهت تسييرها ومن خلال القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 شرعت الدولة في تطبيق إصلاحات اقتصادية تمثلت في تحويل عدد معين من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية، ومن خلالها طبقت سياسة استقلالية المؤسسات العمومية القائمة على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا و وسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة و التسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية كما تتيح الاستقلالية للمؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سلبا أو إيجابا، و كان هذا الإجراء ضمن التدابير التي صاحبت برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي 1995/03/1 إلى 1998/04/01.

ب- إقرار عملية خصوصية المؤسسات العمومية:

نتيجة لفشل سياسة استقلالية المؤسسات العمومية في تحقيق الأهداف المرجوة منها وانعدام فعالية الأجهزة المكلفة بمراقبة التسيير، وإدارة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات، اتضح أن خصوصية المؤسسات إجراء حتمي لا بد منه، و تندرج الخصخصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 تم بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49%، ثم وسعت هذه المساهمة و أصبحت غير محدودة و ذلك من خلال قانون الخصخصة لسنة 1995 بينما أول برنامج لعملية

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، الأمر الذي أدى إلى تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخل بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة.

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: لقد أبعدها القانون الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: حيث كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة وبصودر قانون النقد والقرض ألغى التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن الجهات الأخرى.

و كانت الخطوة الأساسية لعصرنه النظام المصرفي في الجزائر هي خصوصية البنوك العمومية و هو ما دعا إليه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقرير مشترك سنة 2003، واستجابة إلى هذه الدعوة اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات و أهمها إثراء الساحة المصرفية بالترخيص لمؤسسات مصرفية خاصة محلية و أجنبية، و دخول مؤسسات مالية متخصصة.

بالإضافة إلى هذه الإصلاحات التي من شأنها أن تنهض بالاقتصاد الوطني و توفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية سعت الجزائر إلى إصلاحات أخرى وهي.

4- إصلاح النظام المحاسبي:

وحسب المجلس الاستشاري للاستثمار الأجنبي The Foreign Investment Advisory Council فإن أهم العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو تبي المعايير المحاسبية الدولية، فوجود نظام محاسبي موحد يوفر معلومات ملائمة وشفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول مما يعطي فرصة أكبر للمستثمرين لتقييم مختلف البدائل المتوفرة بغية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. و في هذا الإطار تبنت الجزائر النظام المحاسبي الجديد الذي بدأت عملية تطبيقه في المؤسسات سنة 2009.

إجراءات فيما يخص تحرير التجارة الخارجية و الأسعار، و سنحاول فيما يلي تقديم عرض موجز لأهم هذه السياسات:

أ - تحرير التجارة الخارجية:

الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء الحواجز الجبائية، خصوصا بعدما أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هذا يهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الأسواق العالمية.

ب- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم:

بغرض تشجيع الاستثمارات الخاصة و الأجنبية، نص صندوق النقد الدولي على ضرورة إلغاء الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاك الواسع من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة و جعل الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية. وعرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا حيث قفزت بذلك نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، وأدى رفع الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية، و من ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة ليصل إلى 1,4% سنة 1995 وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2001 فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1,3% عام 2000 إلى 3,7% عام 2001.

3- إعادة تنشيط النظام البنكي الجزائري:

يحتاج النمو الاقتصادي إلى أجهزة و أدوات تواكب و تقدم الخدمات و المساعدات لإنجاح مسيرته و يعد النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد لهذا سعت الجزائر إلى تحديث القطاع المصرفي و تم ذلك بموجب قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، ولقد قام هذا القانون على المبادئ التالية

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.

البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين

المحليين و الأجانب .

و من أجل التعرف أكثر على أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سوف نتطرق إلى دراسة إحصائية له.

الجدول رقم(3): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصريح بها في الجزائر خلال الفترة (1993-2000). الوحدة: مليون دولار

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
IDE	117	261	218.5	277	245.5	347	673.5	438

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسرح بها تزايدت من سنة 1993 إلى 1994 ب 144 مليون دولار و هذا راجع لسياسة الانفتاح المنتهجة من طرف الدولة و هذا بداية من قانون النقد والقرض، بحيث أزال احتكار القطاع العمومي للنشاط المصرفي و المالي ، وسمح بفتح فروع و مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى قانون 93-12 الذي أعطى للمستثمر الأجنبي حرية امتلاك الكامل للاستثمارات بالإضافة إلى حرية تحويل الأرباح مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع مع السلطات العمومية ، و لكن نلاحظ تراجع لقيمة الاستثمارات المصريح بها سنة 1995 إلى 218.5 مليون دولار ليعاود الارتفاع سنة 1996 ليصل إلى 277 مليون دولار و هذا بسبب انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي بحيث شهدت هذه السنة فتح المجال أمام الخواص و لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا إذ انخفض في السنة الموالية ب 31.5 مليون دولار و يعود هذا التذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى:

- تأثير عدم الاستقرار الأمني و السياسي، و الذي يرسم تصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع السائد في الجزائر.

- عدم قدرة السلطات الجزائرية على تسويق الفرص الاستثمارية في الجزائر.

- تخوف المستثمرين الأجانب من اقتحام مجال الاستثمار في الجزائر و هذا بسبب ارتفاع مخاطر استثمار رؤوس الأموال فيها.

و شهدت الفترة الممتدة من 1997 إلى 2000 ارتفاع مستمر لقيمة الاستثمارات المسرح بها و هذا راجع إلى التحسن الملحوظ في الوضع

5- توفير و تدعيم المرافق العامة:

كما هو معلوم للجميع أن البنية الأساسية تؤثر على التطور لأي مجتمع أو منطقة كانت فالبنية التحتية ضرورية لتطوير أي مجال من مجالات الاستثمار، الإنتاج والتجارة و التي لا يمكن لها أن تنجح من دون الطرقات ، المواصلات والاتصالات.

و في هذا الصدد عملت الجزائر على تحقيق مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يصل بين جميع الولايات الشمالية و الذي من شأنه تقليص وقت الانتقال فيما بينها بالإضافة إلى تطوير منظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

6- أجهزة تطوير الاستثمارات و تنظيمها:

- المجلس الوطني للاستثمار :

تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات و يقوم بالمهام التالية:

1. اقتراح الاستراتيجيات و الأولويات لتنمية الاستثمار.
2. يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمار.
3. يقترح على الحكومة كل القرارات و الإجراءات الضرورية لتطبيق إجراءات دعم و تشجيع الاستثمار.
4. يبحث و يشجع على استخدام مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاؤها بموجب الأمر رقم 01-03 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، أسندت إليها المهام التالية:

1. استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
2. وضع المعلومات المتعلقة بالاستثمارات تحت تصرف المستثمرين و منح المزايا المرتبطة بهم.
3. إجراء التقييم المطلوب للمشاريع قصد صياغة قرار منح المزايا و رفضها.

- الشباك الوحيد اللامركزي:

تم إنشاؤه بموجب المادة رقم 23 من الأمر 01-03 ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى الهيكل اللامركزي لها ، جاء من أجل رفع العوائق

المالية العالمية وشهدت الاستثمارات الأجنبية تراجعاً معتبراً في العالم و لكن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تنقل بل عرفت ارتفاعاً قدر بـ 110 مليون دولار و يرجع هذا الارتفاع إلى أسباب إدارية أكثر منها أسباب اقتصادية، و من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات تحفظية عن طريق قانون المالية التكميلي لسنة 2009 من أجل حماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

ومن جهته يؤكد الخبير الاقتصادي ربيع صابري مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركات "إعمار" و"القدرة" و"جراند" تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة 49/51.

- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم(5): الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2001) الوحدة: بالآلاف دولار)

الترتيب	الدول	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولايات المتحدة	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	362992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	آسيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	37791	132198
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	بريطانيا	36015	2001	14206	23254	75476
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14602	571	4484	12384	32041

المصدر: بنك الجزائر، 2003

الأممي ، و لكن هذه الاستثمارات لم تشمل القطاعات الإنتاجية فمعظمها كان في قطاع المحروقات، ففي سنة 1999 نجد أن 94.33% من التدفقات الإستثمار الأجنبي انصب في قطاع المحروقات، و بالتالي فإن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يعرف انطلاقة فعلية بعد نظراً لعدم ملائمة المناخ الاستثماري فيها.

الجدول رقم (4): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
IDE	1,196	0,500	0,63	0,88	1,06	1,081	1,66	2,33	2,54

المصدر: بنك الجزائر

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 2001 من أحسن السنوات من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم 1,196 مليار دولار، بعد ما كان 438 مليون دولار سنة 2000، أي ارتفع بنسبة 173% وهي نسبة معتبرة و هذا راجع إلى انفتاح سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية من خلال قانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 و الذي نتج عنه بيع الجزائر للرخص الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي اوراسكوم تيليكوم بمبلغ 737 مليون دولار، و لكن انخفض هذا التدفق سنة 2002 ليبلغ 500 مليون دولار و لكنه عاود الارتفاع سنة 2003 و هذا بسبب سياسة الانفتاح المتبعة من طرف الدولة الجزائرية حيث شهدت هذه السنة 79 مشروع كانت معظمها في القطاع الصناعي الذي تحصل على 51 مشروع و قطاع الخدمات الذي تحصل على 15 مشروع من بين هذه المشاريع حصول الشركة الكويتية (الوطنية للاتصالات) على رخصة عرض خدماتها على الصعيد الوطني وهذا في 02 ديسمبر 2003 من خلال عرضها الرابع الذي قدر بـ 421 مليون دولار، و استمر هذا الارتفاع سنة 2004 ليصل إلى 880 مليون دولار و قدرت المشاريع المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الاستثمار بـ 105 مشروع، و ارتفعت هذه الاستثمارات في سنة 2005 لتصل إلى 1.06 مليار دولار بحيث قدرت عدد المشاريع بـ 84 مشروع .

أما الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 فقد شهدت ارتفاع مستمر في قيمة الاستثمارات المصرح بها و هذا راجع إلى تحسن في الظروف الأمنية و السياسية للبلاد، و في سنة 2009 عرف العالم ذروة الأزمة

الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الضريبي ، وقعت الاتفاقية في 17/10/1999 و صودق عليها في 07/04/2004. بالنسبة للصين تتركز معظم استثماراتها في ميدان البناء و التعمير و هذا بسبب البرامج السكنية و الهيكلية الكبيرة التي سطرها الدولة في إطار مشروع المليون سكن.

3- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية للجزائر

إن الهدف من استقطاب الاستثمار الأجنبي بتقديم التحفيزات و الضمانات و التنازلات هو الحصول على نتائج مسطرة مسبقا للاقتصاد الوطني و هو ما سنتناوله من خلال الآثار على الاستثمارات المحلية و الآثار على التشغيل و التقدم التكنولوجي و الآثار على النمو الاقتصادي.

1- آثار الاستثمار الأجنبي على الاستثمارات المحلية

من بين الآثار الإيجابية التي تخلفها الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد القومي العلاقة التي تربط أنشطة الشركات الأجنبية بأنشطة الشركات المحلية، فهي تؤدي إلى خلق منافسة وذلك بدفع المؤسسات المحلية إلى زيادة كفاءتها و تنافسيتها و بالتالي زيادة إنتاجها ، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤسسات المحلية عن طريق المناولة (soutraïtance) ، لهذا تسعى الجزائر من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة كفاءة المؤسسات المحلية عن طريق الاحتكاك بها و اكتساب مهارات التسيير الحديثة ، و الجدول التالي يوضح لنا حجم الاستثمارات المحلية مقارنة بالاستثمارات الأجنبية :

الجدول رقم(7) :المشاريع الاستثمارية المعلنة للفترة (2002-2009)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	المبالغ (مليون دج)	النسبة
الاستثمارات المحلية	67280	99.22%	5035015	74.83%
الشراكة	245	0.36%	843135	12.53%
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	0.42%	850613	12.64%
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0.78%	1693748	25.17%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستثمر الأجنبي الرئيسي في الجزائر بحيث قدرت ب908 مليون دولار خلال هذه السنوات حيث أن المتعاملين الأمريكيين الخواص اهتموا بالأساس بقطاع المحروقات وهناك تنوع باتجاه بعض القطاعات الأخرى كقطاع الكيمياء و الصيدلة و يدخل هذا في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية حول تشجيع الاستثمارات في 22/06/1990 و المصادق عليه في 17/10/1990 لمدة 20 سنة وتعد مصر المستثمر الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية و قد عرفت أكبر حجم لاستثماراتها سنة 2001 بسبب استفادة مؤسسة أوراسكوم تيليكوم بالرخصة الثانية للهاتف النقال .

كما وقعت الجزائر على اتفاقيات تعاون على المستوى السياسي و الاقتصادي مع البلدان الثلاثة الرئيسية الجنوبية للاتحاد الأوروبي

(أسبانيا، فرنسا و إيطاليا)، هذه الدول التي تتموقع مباشرة خلف مصر في تصنيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هي تستثمر بالأساس في المحروقات الصناعة الغذائية و السيراميك و الكيمياء الصيدلانية (صناعة الدواء ، مواد التجميل ، و الكيمياء و النظافة الصحية) و الصناعات التركيبية ...

الجدول رقم(6): الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2009)المبالغ بالمليون دج

البلد	عدد المشاريع	قيمة المشاريع
فرنسا	141	49449
سوريا	60	10873
الجزائر (غير مقيمين)	46	9713
تركيا	42	26163
تونس	41	8013
ليبيا	36	7071
اسبانيا	34	157211
الصين	33	29173
إيطاليا	33	10981
مصر	30	352308

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الاستثمار 2010

تحتل فرنسا المرتبة الأولى ب 141 مشروع بقيمة 49449 مليون دينار جزائري و هذا بعدما أبرمت الجزائر معها اتفاقية ثنائية لتجنب

معدل البطالة %	28.89%	28.02%	26.41%	27.98%	28.1%
السنة	2004	2003	2002	2001	2000
معدل البطالة %	17.7%	23.7%	-	27.3%	29.77%
السنة	-	-	-	2006	2005
معدل البطالة %	-	-	-	12.3%	15.3%

المصدر: NSO

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة كان في تزايد مستمر من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 و فيها بلغت البطالة أعلى معدل لها و هو 29.77%، و لكن هذا المعدل أخذ في التناقص من سنة 2001 (27.3%) إلا أنه بلغ في سنة 2006 معدل 12.3%، ولعل هذا الانخفاض في معدل البطالة يرجع إلى استقرار

الأوضاع الأمنية والسياسية و بالتالي انتهاج الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها أثر بليغ على سوق الشغل من خلال فتح مجال الاستثمار أمام الخواص و خاصة الأجانب، و هذا ما نلتمسه في

السنة	2004	2003	2001	1999
عدد المشاريع الأجنبية	62	45	43	60
عدد مناصب العمل	-	5285	4609	5957

الجدول التالي:

الجدول رقم (9): عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية و عدد مناصب العمل بهذه المشاريع.

المصدر: ANDI

يوضح الجدول أعلاه أنه كلما زادت المشاريع الأجنبية كلما ازداد عدد مناصب العمل حيث يعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة مستوى التوظيف و كفاءته إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة و خلال هذه الفترة بالتحديد توفرت عدة مناصب شغل خاصة في قطاع الاتصالات نظرا لانفتاحه و حدائه في السوق الجزائرية.

المجموع	67808	%100	6728763	%100
---------	-------	------	---------	------

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2010

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمارات المحلية أكبر من حجم الاستثمارات الأجنبية و هذا دليل على أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 استطاعت أن تخلق جو من المنافسة سمحت بظهور عدد كبير من الاستثمارات المحلية بحيث تشكل هذه الأخيرة نسبة 99.22% من إجمالي الاستثمارات المعلن عنها و هي نسبة كبيرة جدا تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني و تحميه من تداعيات انسحاب الاستثمارات الأجنبية من السوق الجزائرية .

ولكن رغم أن عدد الاستثمارات الأجنبية ضئيلة مقارنة بالاستثمارات المحلية لكنها تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في السوق الوطني، و ذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تستطيع الشركات المحلية إنتاجها واستحوادها على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع الأمر الذي يسمح لها بالتحكم في الأسعار.

و لذلك تزايد المخاوف من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تعرض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة وضع سياسة لحماية بعض الصناعات الناشئة، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

ب- الآثار على التشغيل

إن من أهم النتائج المتوقعة للاستثمار الأجنبي على الدول النامية هو معالجة أو التقليل من حدة أهم مشكل لديها ألا و هو البطالة، و بما أن الجزائر تعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا بلغت ذروتها في نهاية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات، و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)

السنة	1994	1993	1992	1991	1990
معدل البطالة %	24.4%	23.15%	23.8%	21.1%	19.7%
السنة	1999	1998	1997	1996	1995

مسطرا لها من قبل السلطات العمومية منذ بداية العشرية الحالية فكان لزاما على الحكومة التدخل وإقرار عدد من الإجراءات لحماية اقتصاد البلاد.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام :

تسعى الجزائر من خلال استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وهذا عن طريق مساهمة هذه الاستثمارات في رفع الناتج الداخلي الخام بتعويض الواردات بالمنتجات المنتجة محليا وزيادة الخدمات المقدمة، و هو ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم(11):نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام. الوحدة(مليار ج)

السنة	2009	2008	2007	2006	2005
PIB	10135.6	11042.8	9408.3	8512.2	7564.6
IDE	184.42	150.98	95.17	127.8	77.76
IDE/PIB %	1.82	1.37	1.01	1.50	1.03

لمصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2009

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الناتج الداخلي الخام لا تتجاوز 2% و هذا دليل على أن الاستثمارات الأجنبية لم تحقق بعد الأهداف المسطرة لها.

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات :

يسجل في ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة ، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية كحركة للأموال الدولية الطويلة المدى، فكلما تدفقت سواء نحو الداخل أو الخارج فإنها ستؤثر على ميزان المدفوعات.

جدول رقم(11):تأثير الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات خلال الفترة

(2009-2005)الوحدة:مليار دينار

السنة	2009	2008	2007	2006	2005
صادرات المحروقات	65.24	78.40	76.07	76.27	76.27
الصادرات خارج المحروقات	34.12	21.11	24.88	23.84	23.84
الجموع	10.36	10.51	10.36	10.36	10.36

و لكن و بالرغم من الانخفاض المحسوس للبطالة في السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت تشكل هاجسا خفيفا بالنظر إلى طبيعة عروض العمل التي تم خلقها (توظيف مؤقت في أغلب الأحوال).

ج-أثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

1- دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية:

ترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الإستثمار وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها. ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة للإستثمار والتصدير وترقيته. تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(10):صادرات المحروقات و خارج المحروقات للفترة 2005-

السنة	2009	2008	2007	2006	2005
ميزان المدفوعات	280.64	2379.9	2041.0	1288.3	1242.3
IDE	184.42	150.98	95.17	127.8	77.76
نسبة IDE	65.71	6.43	4.66	9.92	6.26

2009 الوحدة:مليار دينار

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2009 ، ص 219.

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، و تمثل نسب ضئيلة من إجمالي الصادرات وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها ، وهذا راجع إلى نقص الاستثمارات المنتجة وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير ، و ما يميز الاستثمارات خارج المحروقات هو كونها موجهة للاستهلاك المحلي و ليست للتصدير كما أنها تنافس المنتج المحلي الوطني لهذا صرح وزير المالية كريم جودي سنة 2010 قائلا إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فشلت في بلوغ درجة استحداث الثروة خارج المحروقات مثلما كان

تقرير بنك الجزائر لسنة 2009 الوحدة (مليون د ج)

خاصة فيما يتعلق بالتعديلات الكثيرة والسريعة فيما تمنحه النصوص القانونية من مزايا.

- تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في موضوع واحد، مما يوقع المستثمرين في حيرة والتباس.

لهذه الأسباب وأخرى ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات، خاصة أن تحديات الانفتاح العالمي يفترض إعادة النظر ليس فقط في نظام الحوافز الجبائية وتطويرها بما يسمح الوصول إلى الأهداف المسطرة، بل العمل أيضا على زيادة مرونة الإدارة الاقتصادية وزيادة شفافية القرار الاقتصادي، والعمل على اعتبار حوافز الاستثمار منهج مرحلي تخرج منه إلى نظام عام يشجع كافة أنواع النشاط الاقتصادي بنظم متنسقة مع الدعم والتشجيع، وتذكر بعض التوصيات فيما يلي:

- إعادة النظر في جميع النظم القانونية والضريبية، بما يؤدي إلى الإعفاء المرحلي التدريجي للأنشطة الاقتصادية من الضرائب والرسوم وغيرها من الإتاوات التي تفرض على الأنشطة الاقتصادية.

- المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من حيث التسهيلات وكذا الاستقلالية بالمشروع.

- وضع خطط وبرامج وحوافز استثمارية وقواعد معلومات وإتاحتها للمستثمر الأجنبي لتكون أداة للدولة توضح من خلالها أهدافها من الاستثمارات الأجنبية.

- الاهتمام بالبنية الأساسية واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة وتقديمها بأسعار معقولة وغيرها من التسهيلات التي شأنها العمل على استقرار الاستثمارات الأجنبية.

- وضع سياسات تستهدف الربط بين منح الحوافز الضريبية وأداء المشروع الاستثماري، وهذه السياسات تشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها، على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى مرحلة تشغيله.

- المراجع:

- 1- مجاوي سمير، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية - حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر (2004-2005).

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في ميزان المدفوعات تتزايد و لكنها تبقى ضئيلة لان معظم هذه الاستثمارات تتجه نحو قطاع المحروقات و بالتالي فهي استثمارات غير منتجة.

و في الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يحقق النتائج المرجوة منه في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني

الخاتمة

بعد دراستنا لهذا البحث، اتضح لنا أن تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان منذ الاستقلال، إلا أنه كان مقتصرًا على قطاع المحروقات في إطار الشراكة، غير أنه وبسبب الظروف التي عاشتها الجزائر ظهرت ضرورة التحلي عن المبادئ الاشتراكية و اللجوء إلى اقتصاد السوق و بالتالي فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات. و بالرغم من ذلك تبقى الجزائر من الدول ذات الاستقطاب الضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي فان هذا الأخير ليس له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني و هذا ما لاحظناه من خلال الناتج الداخلي الخام، حيث مثلت نسبة IDE في PIB 1.82% سنة 2009، لذلك و من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي و منحه ضمانات أكبر تقوم الجزائر بمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ولعل السبب يعود إلى تضافر العديد من العوامل التي حدت من ذلك نلخصها في النقاط التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- غياب رؤية موحدة على مستوى صناع القرار بخصوص الاستثمارات الأجنبية، وكذا غياب سلم الأولويات، إضافة إلى أن القرارات الاقتصادية مازالت تتأثر تأثرا مباشرا بمواقف سياسة.
- غياب بنك للمعلومات خاص بالجزائر وبمناخها الاستثماري.
- عدم وضوح السياسة الاقتصادية وغياب التخطيط والاعتماد على العشوائية في الكثير من الأمور،

- 2- بداوي مصطفى، المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية المصرفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004.
- 3- منصورى الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر
- الكتب:
- 1- د. عبد الحفيظ صفوت أحمد، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، 2005، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية
- 2- د. دريد كامل آل شيب ، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار البارودي للنشر و التوزيع ،عمان، 2009
- 3- د. مدني بن شهرة، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 4- د. مصطفى محمد عبد الله، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، دار النشر بيروت، الطبعة 1999.
- 5- د. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2007، الطبعة الثانية 2010.
- 6- د. سليم سداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 2008.
- 7- د. عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 8- د. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2001.
- الملتقيات و المؤتمرات:
- الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية، 22 و 23 أكتوبر 2007، جامعة بومرداس:
- 1- مداخلة الجوزي جميلة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية.
- 2- مداخلة بن عبد الفتاح دحمان ، تحديات البلدان النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات تحقيق فوائده.
- 3- مداخلة سعدي فيصل، بن عمر خالد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية.
- 4- مداخلة د. عبد الله بلوناس، بوهدة محمد، آثار و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر.
- 5- مداخلة بن سمينة عزيزة، دور الإصلاحات الاقتصادية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 6- مداخلة دريس رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع المحروقات في الجزائر.
- المجلات و الجرائد:
- 1- بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 2 2007، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- 2- فضيل رايح، الأزمة المالية العالمية، الأسباب الانعكاسات و الحلول، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، العدد 12، 2009، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
- 3- الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادر يوم 63/08/02 ، القانون رقم 63-277 .
- 4- الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر في 1966/09/17 ، الأمر رقم 66-284.
- 5- الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر في 1982/08/31.
- المواقع الالكترونية:
- www.dazair.com/algerietames/14244
- www.google.com
- <http://www.aflawa.com/showthread.php?t=19168>
- 4- www.andi.com
- 5- www.ons.com